طبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث

الأستاذ عبد العالي دبلة
المركز الجامعي - بسكرة

مقدمة:

لا يكاد يخلو كتاب في علم السياسة أو علم الاجتماع السياسي من التعرض الى موضوع الدولة، بل يمكن القول انه - أي موضوع الدولة - يعتبر الموضوع المركزي في علم الاجتماع السياسي، فليس من يشك اليوم في الصدارة التي تحتلها الدولة باعتبارا الاطار الذي يتم فيه النشاط السياسي، فالحياة السياسية تتسم بتمركز السلطات في اجهزة الدولة، وهكذا يظهر علم الاجتماع السياسي على أنه العلم الذي يدرس الدولة ومؤسساتها[1] إن هذه الأهمية التي تحتلها الدولة في عمل الاجتماع السياسي أدت بالبعض مثل "ابيني دوفيلونوف" (Labigne de villeneuve) يقترح مصطلح علم الدولة (Statologie) لاعتقاده بأنه أكثر دقة من "علم السياسة" وهو ذات الموقف الذي يعتقده "مارسيل بريلو" (M. prelot) في مؤلفاته[2] فالدولة بشكلها الحديث ككيان سياسي

1) جان بيار كوت وجان بيار موني. من أجل علم اجتماع سياسي . ترجمة محمد هناد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1985 ص.11.

2) نفس المرجع ، ص 11.

وقانوني ذات سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة لم تبدأ في الظهور و التبلور إلا في القرون الأربعة الماضية على الساحة الأوربية ومنها إنتشرت خارج أوربا حتى أصبحت النمط السائد في النظام العالمي المعاصر، حيث أرست معاهدة "وستفاليا" (Westphalia) سنة 1648 البذور الجنينية لظهور الدولة القومية أو الوطنية في بعض دول أوربا منها إنتشر هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي في بقية أوربا والقارات الأخرى في القرون التالية، حتى أصبحت الدولة هي الوحدة الأساسية في التنظيم العالمي المعاصر فالأمم المتحدة (ومن قبلها عصبة الأمم) لا تقبل في عضويتها الكاملة إلا دولا بالمفهوم الذي عرفناه سابقا [3].

إنطلاقا مما سبق فقد كانت الدولة محل اهتمام الرواد الأوائل في علم الاجتماع وخاصة الاوروبيين منهم، وقد دار حولها الكثير من النقاش سواء من طرف الرواد الكلاسيكيين أو المعاصرين، ومن أبرز الاتجاهات والمدارس الفكرية التي إهتمت بهذا الموضوع الماركسية بشكلها الكلاسيكي (ماركس، لينين، روزا لكسمبورج) أو بشكلها المعاصر إذا أنه تم تجاوز الطرح الماركسي الكلاسيكي حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية بحيث لم تعد الدولة مظهرا أو نتاجا أساسيا للتناقضات الطبقية أو أداة الطبقة المالكة في سيطرتها على المجتمع، إذ تميل الطبقة المسيطرة ـ حسب لينين ـ إلى تحقيق سيطرتها الطبقية أي إلى تحقيق سلطتها من خلال إمتلاكها جهاز الدولة، هذا الذي تمارس ـ بواسطته ـ قمعها للطبقات النقيض[4].

إن هذا المفهوم الأدواتي للدولة قد تم تجاوزه عن طريق الماركسيين المحدثين مثل "بولنتزس" (Polantzas) الذين يدعون أن هذه النظرة تبسيطية جدا للدور المعقد الذي

3) سعد الدين إبراهيم . المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى 1988. ص ص 41 ـ 44.

4) عبد الإله بلقيز "الدولة والسلطة والأيديولوجيا "مجلة المستقبل العربي (العدد167 ـ 1933) ص 62 .

تلعبه الدولة في النظام الرأسمالي. فالطبقة الرأسمالية المهيمنة لا ينبغي أن تسيطر بصورة مباشرة على الحكومة وإدارة أجهزتها البيروقراطية و إتخاذ القرارات بخصوص السياسات الاجتماعية والاقتصادية هي قضايا يمكن أن تترك إلى الأجهزة الوظيفية للدولة الى السياسيين والموظفين المدنيين ورغم ذلك فان الطبقة الرأسمالية المهيمنة لا تمارس السلطة بصورة مباشرة إلا أنها تعتبر الطبقة "الحاكمة" بمعنى أن هؤلاء الموظفين سيديرون مؤسسات الدولة و سياستها بطريقة تخدم مصالح الرأسماليين على أفضل وجه[5].

ونتيجة للتطورات العديدة والمهمة التي حدثت في العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى تجاوز الطرح الماركسي اللينيني، بحيث أصبح ينظر إلى الدول بوصفها ضرورة إجتماعية وانعكاسا لتناقضات المجتمع أو البنية الاجتماعية وتعبيرا عن توازنات القوة فيه.

أما من جانب المدرسة البرجوازية فإن الدولة كما يذهب الى ذلك أبرز روادها "ماكس فيبر" ليست سوء مجرد احتكار للسلطة وبالتالي فهي ليست مظهرا للتناقضات الطبقية أو أداة إستغلال في أيدي الطبقة المالكة بل أن الدول ضرورة سياسية لإدارة شؤون المجتمع بشكل محايد حيث تقوم بإقامة العدال الاجتماعية و تكبح المظالم الاجتماعية التي قد تحدث عندما تندفع الفئات إلى تحقيق مصالحها الخاصة بقوة شديدة وهكذا فإن الدولة في المجتمعات الرأسمالية كما يذهب إلى ذلك أصحاب الاتجاه التعددي ليست حكرا لطبقة أو فئة معينة لتحقيق مصالحها الخاصة بل هي في خدمة المجتمع بأكمله.

أما الدولة في العالم الثالث فلم يتم التطرق اليها إلا منذ وقت قريب نسبيا ويرجع ذلك بالأساس إلى أن العالم الثالث لم يظهر كواقع متميز إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وهكذا فالنظرية الماركسية الكلاسيكية لم تتطرق الى الدولة في العالم الثالث إلا بالقدر

---

5) اندرو ويبستر. مدخل لسوسيولوجيا التنمية. ترجمة حمدي يوسف بغداد: دار الشؤون الثقافية. الطبعة الأولى 1986 ص ص 180 ـ 181 .

الذي كان يخدم النظرية الماركسية في تطور المجتمعات لأن إهتمام هذه الأخيرة كان منصبا بالدرجة الأولى على المجتمعات الغربية الرأسمالية وربما بدأ الاهتمام بدولة العالم الثالث منذ الخمسينات فقط خاصة بعد حصول العديد من دول العالم الثالث على الاستقلال السياسي، وبعد التطورات التي عرفتها المدرسة الماركسية في حد ذاتها، حيث أصبح العالم الثالث يحتل الموضوع الرئيسي عند أحد إتجاهات هذه المدرسة وبالموازاة مع ذلك وفي الخمسينات من هذا القرن تطورت نظرية التحديث على أيدي عدد من علماء الاجتماع وخاصة مجموعة من الباحثين الامريكيين من أبرزهم (نالوكوت بارسونز) فأصبح العالم الثالث موضوع إهتمام السياسيين الذين كانوا متحمسين لإظهار البلدان التي تشق طريقها نحو الاستقلال الذي يؤكد أن التنمية ممكنة برعاية الغرب (وليس الاتحاد السوفياتي) وعكست المؤسسات الأكاديمية هذا الاهتمام وذلك بدراستها للظروف الاجتماعية، والاقتصادية المؤدية للتحديث[6].

منذ ذلك الزمن تعاظم الاهتمام بالدولة في العالم الثالث وذلك لأنها - أي الدولة - أصبحت ضرورة اقتصادي وسياسية وحتى اجتماعية من أجل تحقيق التطور و التقدم أو بلغة أخرى لتحقيق التنمية المنشودة في هذه المجتمعات، إضافة للدور الذي تقوم به لاضفاء صفة الشرعية على الدول حيث اعتبرت الدولة كمركز للإستقلال الوطني والشرعية القانونية وكأداة للتنمية وذلك في ظل غياب الطبقة المؤهلة للقيام بذلك مثل الذي حدث في المجتمعات الغربية، حيث القي على عاتق الطبقة البرجوازية مسؤولية بناء القاعدة المادية وتحقيق التطور والتنمية.

فأهمية الدولة في العالم الثالث إذن تترجم بالمهام العديدة التي تقوم بها في المجتمع حيث تلعب الدولة دورا مركزيا في النشاط الاقتصادي كيفما كانت الاختيارات الاقتصادية والايديولوجية من هذا المنطلق فإن الاهتمام الراهن بالدولة يرجع في الأساس الى النمو الملحوظ لدورها وتعاظم حجمها وتزايد تدخلاتها في تحديد مقدار التنمية.

---

6) نفس المرجع ص 68.

وهكذا سوف نتناول هذين الاتجاهين - إتجاه التحديث - و اتجاه التعبية - الذين إتخذا من العلام الثالث موضوعا مركزيا في أبحاثهما ودراستهما بشيء من التفصيل ذلك أن معظم ما كتب عن المجتمع والدولة في العالم الثالث كتبه غربيون في العقود الثلاثة الأخيرة، أما إسهامات مفكري العالم الثالث فليس هناك حصر كامل لها أما لأنها قليلة أصلا وإما لأنها كتبت بلغات محلية من الصعب التعرف عليها، والتقليل المتداول حول المجتمع والدولة في العالم الثالث بأقلام أبنائه هو ما كتب بلغات غربية أصلا أو ترجم لهذه اللغات، وهذه الظاهرة في حد ذاتها هي تعبير ثقافي عن حالة التبعية العامة التي مازال يرسخ فيها معظم العالم الثالث، هذا فضلا عن أن ظاهرة الدولة الحديثة هي ظاهرة جديدة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود، فحتى الحرب العالمية الثانية لم يكن عدد الدول في العالم يتعدى الخمسين[7].

ونقرر منذ البداية أن الدراسة التي تناولت الدولة في العالم الثالث لم ترق إلى المستوى المطلوب، فعلماء الغرب وكعادتهم في جميع الاختصاصات الاخرى لا يهتمون بالعالم الثالث ولا بالقدر الذي يخدم أهدافهم ومصالحهم وحتى وإن درسوها فإنهم دوما يطالبون هذه المجتمعات ودولها بإتباع نفس المسار الذي اتبعه الغرب في مسيرته التنموية والذي أوصله إلى هذا المستوى من التطور و التقدم. أما علماء العالم الثالث فإن تأثرهم بالأوربية المركزية جعل أغلبهم يتبع نفس الأسلوب في التحليل وهذا ما جعل دراستهم تفتقد إلى الجدية والصدق الامبريقي وهذا يرجع في جزء كبير منه إلى تناسيهم للخصوصية التاريخية لهذه المجتمعات التي تعرضت إلى استعمار طويل واستغلال بشع وما تبع ذلك من تشوهات اقتصادية واجتماعية وثقافية رغم كل ما سبق لا يمكن أن ننفي وجود اجتهادات تحليلية تحاول التعرف على طبيعة الدول في العالم الثالث، ولكن هذه الدراسات رغم قلتها تفتقد إلى التركيز كما أنها نادرا ما تتطرق إلى خصوصية الدولة الظرفية وإلى اختلاف طبيعة ووظيفة عن الدولة في المركز، كما سوف يتضح ذلك عند

7) سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق ص 71.

تناولنا لموضوع الدولة عند إبراز اتجاهين وهما اتجاه التحديث واتجاه التبعية:

أولا: المجتمع والدولة في العالم الثالث: وجهة نظر إتجاه التحديث

في ظل العلوم الاجتماعية الغربية، ظهرت نظريات عديدة اهتمت بدول مختلفة من العالم الثالث، وهي كتابات متأثرة بالوظيفة والداروينية الاجتماعية، وأحد أهم مفاهيمها الأساسية، إن المجتمعات تمر بمراحل وأطوار مختلفة وإن كل طور يكون أكثر تطورا من سابقه والتقدم حسب وجهة النظر هذه يفهم بالمعنى المادي، أي أن يصبح المجتمع أكثر قدرة على الانتاجية وأكثر قدرة على الإنجاز، فقيمة الفرد كما يذهب أصحاب هذه النظريات تتحدد أو تتوقف على الانجاز، وليست على الوراثة .. الخ.

لقد صورت هذه النظريات العالم الثالث على أنه عالم متخلف تسود فيه القيم والهياكل التقليدية ويشهد حالة من السكون، لذلك إذا أراد أن ينمو ويتطور عليه أن يتبنى نظير قيمه السائدة، القيم والثقافات الموجودة في العالم الغربي المتحضر، وهكذا تم تصوير دول العالم الثالث بدول هشة وغير قادرة على القيام بأي دور تنموي طالما لم تتبع الطريق نفسه الذي إتبعته الدول الغربية (دول المركز) ولعل نظرية "روستو" (Rostow)، خير دليل على ذلك، و غيرها من الاتجاهات النظرية الأخرى، هوزلتز، بارسونز، ماكليلاند... إلخ إن الدولة حسب هذا الاتجاه تمتاز بسياستها غير العقلانية وتتحكم فيها طبقة أرستقراطية وصفوة أولغاركية وتنتج نظاما سياسيا غير متجانس وغير ديمقراطية بالاضافة إلى أنه ينقصها التخصص المؤسساتي، يقول "دونكورات روستو" إن الدولة التقليدية تعاني من أزمة الهوية السياسية ومن أزمة السلط السياسية ومن أزمة المساواة

السياسية التي تجعلها في مرحلة تاريخية مختلفة عن الدولة الرأسمالية الحديثة [8] . هكذا صورت الدولة في العالم الثالث على أنها دولة الأزمات حيث تعيش الأزمة في جميع ميادينها. فالدولة التقليدية حسب هذه النظرة ليس لها مخرج سوى إتباع وتبني نفس خصائص ومميزات الدولة الحديثة في المجتمعات الرأسمالية الغربية.

إن المتتبع لمختلف أراء إتجاه التحديث يجد أنه يحسر تحليلاته وأراءه دوما في مقولته تقليد/ حداثة، والدول المتخلفة هي بالضرورة دول ومجتمعات تقليدية تفتقد إلى كل مقومات التقدم والتطور، وفرصتها الوحيدة هي فتح هذه المجتمعات ـ لموجة الحداثة وللقيم الغربية وبشكل عام فالدولة التقليدية سائرة في إتجاه الدولة الحديثة وذلك مع الإنتشار العالمي للمؤسسات والأفكار و المفاهيم العصرية والحديثة، وهكذا فكلما كان المجتمع أكثر تقبلا للحداثة والعصرنة كلما أصبحت السياسة أكثر ديمقراطية وعلمانية وترسخت بالتالي نظم عصرية كتلك السائدة في المجتمعات الصناعية الحديثة.

إن المجتمع التقليدي كما يذهب إلى ذلك أصحاب نظرية التحديث يتمخض عن تقليدية مطلقة في كافة مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسة التي تترجم بعدم معرفة الممارسة السياسية الديمقراطية وينتج عن هذا أن الدولة في هذه المجتمعات تعاني من عدم الاستقرار الناتج عن عدم النضج السياسي، وذلك في مقابل الدول الغربية كمثال للإستقرار والنضج السياسي ويذهب أحد روافد هذا الاتجاه إلى أن الطريقة الوحيدة لقيام دولة في العالم الثالث ذات نضج سياسي و بالتالي تتمتع بالإستقرار سيكون بواسطة التعليم وتغير قيم الناس ومواقفهم الحياتية وتبني طرق العمل السياسي الحديثة، من خلال نقل الأفكار من المجتمعات المتقدمة الى المجتمعات المتخلفة التقليدية.

---

8) عبد الخالق عبد الله. التبعية والتنمية السياسية . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 1986 ص 77.

إن نظرية التحديث لم تستطع أن توسع مفهومها الضيق عن الدولة والبناء السياسي في العالم الثالث وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اعتمادها على تحليل أوربا الغربية. فالنمو الاقتصادي والاجتماعي والنضج أو الوعي السياسي مرتبط أساسا بظهور الدولة الديمقراطية بمعنى أن العالم الثالث لن يستطيع أن يحقق أي تقدم أو نمو طالما لم يتبن نموذج الدولة الغربية الذي هو صالح للتطبيق في كل المجتمعات فالنسق الاجتماعي الغربي هو الغاية التي ينبغي أن تسعى اليها كافة المجتمعات.

هذه باختصار أهم أفكار ومقولات هذا الاتجاه التي تتسم كلها بالتحيز وتشويه الحقائق وهذا ما جعله في الأخير يفشل في إعطائها صورة حقيقة عن العالم الثالث وعن الدولة فيه وهذا راجع في جزء كبير منه الى إغفال دور العوامل التاريخية والخصوصية التاريخية لهذه المجتمعات ولو فعل ذلك لكان غير الكثير من مواقفه ومقولاته الأساسية. فالمجتمع في العالم الثالث لم يصل بعد إلى درجة التطور التي بلغها نظيره، في المجتمعات الغربية المتقدمة لا من حيث التنظيم و لا من حيث البناء وعلى ذلك فالدولة في العالم الثالث لا يجب أن تكون بالضرورة مثل مثيلاتها في الغرب وهذا ليس لأنها لم تصل بعد إلى مرتبتها و لكن لأن ظروفها والتحديات التي مرت وتمر بها ليست كتلك التي مر بها المجتمع والدولة في المجتمع الغربي أثناء إنطلاقه في عملية التنمية.

ثانيا: المجتمع والدولة في العالم الثالث: وجهة نظر اتجاه التبعية:

نظرا لعجز اتجاهات التحديث في إعطائنا صورة واضحة تعبر تعبيرا حقيقيا عن الدولة في العالم الثالث وعن المجتمع بصفة عامة، حاول إتجاه التبعية تجاوز الأخطاء المنهجية التي وقع فيها الاتجاه السابق إنطلاقا من وضعية العالم الثالث التي تتسم بالتخلف نظرا للظروف التاريخية التي مر بها والتي أدمجته في السياق العالمي للتطور الرأسمالي اللامتكافئ، وما أنجز عن ذلك من وضعية مزدوجة وهكذا ظهرت

تظريات الدولة التابعة حول المجتمعات النامية أو الأقل تطور في إطار مدرسة التبعية وكتبات روادها حول الدولة في العالم الثالث، وقد وجهت مدرسة التبعية انتقادات عديدة للنظريات الليبرالية والتعددية الغربية حول التطور السياسي والاقتصادي للبلدان النامية، وقد جاء النقد أساسا مما تراه مدرسة التبعية من إغفال النظريات الغربية لدور الاستعمار التقليدي و الحديث في تخلف وتبعية بلدان العالم الثالث.[9] بمعنى آخر لا يفهم البناء الاجتماعي والسياسي في الدول التابعة إلا بربطه بالنظام الرأسمالي العالمي وقد ذهب فرانك في تعقيد هذه القضية إلى القول بأن تاريخ العالم ماهو إلا تاريخ واحد ومن ثم فإن التنمية والتخلف وجهان لعمله واحدة من حيث أنهما من نتاج التوسع الرأسمالي الذي تغلغل في أعماق أكثر القطاعات إنعزالا في المجتمعات المتخلفة[10]. وقد ترتب عن ذلك أن أصبح المركز يتحكم في كل ما يحدث في المجتمعات التابعة التي هي النتاج الطبيعي للتطور التاريخي للنظام الرأسمالي حيث أدت سيطرة المركز على التكوينات الاجتماعية المتخلفة إلى أنه أصبح يحدد شكل البناء الاجتماعي والسياسي فيها ولا يمكن فهم هذا الاخير إلا بربطه بالنظام الرأسمالي العالمي.

ويتفق أصحاب مدرسة التبعية في تحليلهم للدول التابعة في النظر إلى النظام العالمي من زاوية أن العلاقات الدولية القائمة في إطاره تدور بين مراكز رأسمالية متقدمة وأطراف متخلفة وتابعة وفي ضرورة تحليل الدولة والبناء الاجتماعي لمجتمعات العالم الثالث في إطار قوانين وآليات النظام الرأسمالي العالمي[11].

نقطة البداية في دراسة الدولة التابعة كانت مع المفكر الأرجنتيني "فرانك" (A.G. Frank) ورغم أنه وفي كتاباته الأولى لم يعط كبير الاهتمام بالدولة و أجهزتها في

9) أحمد ثابت . الدولة والنظام العالمي. القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية 1992 . ص 11.

10) أحمد زايد : البناء السياسي في الريف المصري . القاهرة دار المعارف الطبعة الأولى 1981 ص 171.

11) أحمد ثابت مرجع سابق ص 11 ـ 12 .

إطار حديثه عن التراكم العالمي وتفسير التخلف في مجتمعات أمريكا اللاتينية، وإنما عني بطبيعة وتركيب الجماعة الحاكمة التي تستحوذ على القوة السياسية والاقتصادية وتتركز في أيديها كفئة محدودة غالبية مصادر هذه القوة وأيضا الهيئة الاجتماعية [12] .

ولقد إهتم فرانك بعد ذلك وفي كتاباته الحديثة إهتماما واضحا بالبناء السياسي والدولة بصفة خاصة في المجتمعات التابعة، ويذهب في هذه التحليلات إلا أن الدول التابعة تتخلف جذريا عن الدول الرأسمالية في دول المركز، ويرجع فرانك هذا الاختلاف إلى أن طبيعة الدولة التابعة والمكيفة بسياق اقتصادي متخلف تديره في الأساس برجوازية دول المركز من خلال الهيمنة الامبريالية وفي كون التأثيرات الخارجية هي المحددة ولكونها أداة تستخدمها البرجوازيات في المركز للمحافظة على الواقع التبعوي، ذلك أن الدولة التابعة لا تستجيب مباشرة لمصالح البرجوازيات الملحية إذ أنها تبدو مستقلة وأكثر قوة منها[13] إن الدولة وفق هذا التصور لا تعدو أن تكون وسيلة لنقل الفائض من المجتمعات إلى البرجوازية في دول المركز، ذلك أن البرجوازية هي طبقة واحدة تمتد من أقصى دول العالم الثالث إلى قلب دول المركز، حيث تعتبر الدولة الأداة الرئيسية لإدارة الدور التابع لاقتصاديات بلدان العالم الثالث في إطار التقسيم الجديد للعمل الدولي، يحدد فرانك عدة وظائف اقتصادية للدول التابعة داخليا وخارجيا على النحو التالي:

1 ـ ضمان حقوق الملكية الخاصة باستخدام القانون والاجهزة الأمنية.

2 ـ تشجيع النشاط الخاص وإلغاء القيود على حركة الاموال والسلع داخل الدولة وحماية الاحتكارات الخاصة.

3 ـ إحداث نوع من التوازن الاجتماعي من خلال تخفيف حدة التوتر الناجمة عن استغلال القطاعات الاجتماعية العريضة.

---

12) نفس المرجع ص ص 25 ـ 26 .

13) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق 79.

4 ـ الدفاع عن الارتباطات الخارجية لرأس المال المحلي"[14].

هكذا نرى أن اهتمام "فرانك" بالدولة في العالم الثالث ينصب على دورها الاقتصادي حيث قوة الدولة تكمن في مدى قدرتها على إدماج الأبنية الاجتماعية و الاقتصادية في إطار عملية التراكم لرأس مال العالمي فالدولة حسب "فرانك" تقوم بدور الوسيط بين الرأس مال المحلي والعالمي وكذلك خدمة لمصالح الطبقة لابرجوازية المحلية والعالمية الذين تربطهم علاقات بنيوية متينة ويتم كل ذلك على حساب الاستغلال المتزايد للطبقة العاملة مصدر هذا الفائض.

أما "سمير أمين" فإن وجهة نظره تتشابه مع وجهة نظر "فرانك" في أن العالم التابع أو الدول المحيطية تختلف عن نظيرتها في المركز ويرى "سمير أمين" أنه ليس من الضروري أن تكون الطبقة البرجوازية هي المسيطرة عن أجهزة الدولة لكن هذا لا يمنع من إقامة علاقات مع هذه الاخيرة. هذه الرابط تتلخص في الفساد السياسي والاقتصادي، غير أن هذه البرجوازية التابعة تنجح في بعض الاحيان في التغلغل في أجهزة الدولة بحيث نجد أن تلك الاجهزة تسيطر عليها الشريحة العليا من البيروقراطية في تحالف مع الاليجاركية الزراعية في الريف سواء تحالف مفتوح ومباشر أو من خلال طبقة وسيطة هي الطبقة الكمبرادورية[15]. وبالتالي فلا يمكن التكلم عن دول قوية مستقلة في مجتمعات العالم الثالث طالما تستمد أي هذه الدولة وجودها، واستمرارها من خلال التحالفات التي تقيمها مع رأس مال الاحتكاري الأوربي. أيا كان الأمر فإن دولة التحالفات هذه تخضع بصورة أو بأخرى لمتطلبات دولة المركز التي عملت على تشوه الأبنية الاقتصادية والاجتماعية، فالفساد الاقتصادي والسياسي هو في حقيقة الأمرنتيجة لهذه الأبنية المشوهة.

14) أحمد ثابت نفس المرجع من ص 26 ـ 27 .

15) أحمد زايد نفس المرجع ص 183.

ولم يول "والشتين" أهمية كبيرة لتحليل الدولة في المجتمعات التابعة وإنما تناولها في إطار فكرته عن النسق العالمي حيث ميز بين الدولة القوية في المراكز و الضعيفة في الأطراف ومتوسطة القوة في أشباه الأطراف، ويرى بداية أن التناقض الأساسي في التحليل الطبقي على نطاق عالمي يكمن في دور الدولة وطبيعة الجماعات المسيطرة عليها. فبينما دار الصراع حول السيطرة على الدولة في أوربا في إطار الحدود القومية بين البرجوازية التي نما وعيها لاطبقي وسبقت البروليتاريا في ذلك، فإن التناقض في مجتمعات دول الأطراف لم يكن بين جماعتين تحاول أي منها السيطرة على بنية الدولة في إطارها القومي، وإنما بين مصالح منظمة جمعت برجوازية المركز مع حلفائها المحليين في مواجهة غالبية سكان الأطراف ومن ثم يكسب الكفاح السياسي للطبقة العاملة بعدا طبقيا عالميا[16] "فوالشتين" كما هو واضح يعالج الدولة في العالم الثالث من خلال عمليات النظام العالمي وما ينجم عنه من عمليات أخرى تكون فيه الدولة التابعة كحلقة وصل بين البرجوازية في المركز وجماعة المصالح في الأطراف.

إن الذي يمكن أن نستنتجه من خلال هذه التحاليل للدولة في دول العالم الثالث أنها تربط بين هذه الأخيرة، والنظام الرأسمالي العالمي من خلال آلياته ومكانزماته المتعددة حيث وجود الدولة وقوتها واستقلالها لا يمكن فهمه إلا في ضوء علاقتها مع المركز نتيجة ظروف تاريخية ربطت المجتمع والاقتصاد في العالم الثالث مع مصالح المركز الرأسمالي، وهكذا نجد أن الخاسر الأكبر من كل ذلك الطبقة البروليتارية التي تأمن انتاج الفائض الذي يتم نقله الى المركز عن طريق وسيط متمثلا في الدولة في العالم الثالث.

وخلاصة القول يبدو أن ثلاثي نظرية التبعية لم يقدموا تحليلا كافيا للبناء السياسي في التوابع غير أن أفكارهم قدمت رؤية بنيت عليها مجموعة من الآراء في الدولة التابعة[17].

16) أحمد ثابت نفس المرجع ص ص 31 ـ 32 .

17) أحمد زايد نفس المرجع ص ص 183 ـ 184 .

والبداية كانت من "حمزه علوي" في «دراسته عن الدولة ما بعد الاستعمار في بكستان وبنغلاداش» هذه الدولة التي تم إنشائها وتأسيسها بواسطة برجوازية أجنبية متمثلة في الاستعمار وذلك من أجل إخضاع ومراقبة الطبقات الاجتماعية المحلية. ورغم إستقلالها النسبي كما يذهب إلى ذلك "جمزه علوي" فإنها في نفس الوقت تقوم بدور الوساطه بين ثلاث طبقات متصارعه مهيمنة هي طبقة ملاك الأرض ولاطبقة الرأسمالية المحلية الصغيرة، والبرجوازية الكمبرادورية[18] ويعمل الجميع في ذات الوقت على الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم الذي يضمن مصالحهم جميعا ولاسيما نظام الملكية الخاصة، وكذلك النمط الرأسمالي كنمط مهيمن[19] . هكذا يظهر الدور التابع الذي تقوم به هذه الدولة بحيث أنها لا تمثل المصالح المحلية فقط بل أنها فوق ذلك تخدم وتحمي المصالح المادية للبرجوازية المتروبوليتانية. ومن الملاحظ أن مقولة تأسيس الدولة ما بعد الاستعمارية على أيدي البرجوازية الاجنبية قد تم تطورها حديثا على أيدي عدد من الكتاب الذين قاموا بإجراء دراسات على خبرات افريقية محددة ولنذكر بصفة أساسية "جون صول" و"روجر موري" والتي تتفق في معظمهما مع تحليل فرانز فانون" الخاص بعملية تصفية الاستعمار إذ يرى أن الطبق الوسطى الوطنية قد اكتشفت أن رسالتها التاريخية تكمن في كونها وسيطا فليس بمقدورها أن تفعل شيئا إزاء عملية تحويل المجتمع، وعوضا عن ذلك تكمن رسالتها بصفة عامة في كونها أداة ارتباط بين المجتمع والرأسمالية الطاغية و التي تلتحف اليوم بلحاف الاستعمار الجديد[20].

---

18) Hamza Alavi " L'etat dans les sociétes post-coloniales in " Temp-Medern (Juillet- Octobre 1972) PP. 685 - 708 .

19) حمدي عبد الرحمان " أزمة الدول في إفريقيا" مجلة العلوم السياسية (عدد 98 اكتوبر 1989) ص 80.

20) نفس المرجع نفس الصفحة.

ومن المساهمات التي أضافها الكاتب الافريقي "جون صول" والذي حاول تطوير فكرة "جمزة علوي" عن دولة ما بعد الاستعمار حيث أضاف الوظيفة الايديولوجية إلى وظائف الدولة الاخرى وهذا ما يجعلها تتحمل أعباء إضافة أخرى فالدولة التي ظهرت في مجتمعات ما بعد الاستعمار ظهرت وكأنها كيان مصطنع وكان عليها أن تخلق لنفسها إطارا أيديولوجيا يخلق لها وضعا مهيمنا. وهي بذلك تلعب دور الوساطة وأنها تخضع للبناء التابع سواء كان رأسماليا أو غير رأسمالي وهذا لمتطلبات الرأسمالية العالمية[21].

ولقد تركت إسهامات "علوي" و "جون صول" إنتقادات عديدة وخاصة فكرة الاستقلال النسبي للدولة، ويعد الكاتبان الألمانيان "زيمان" و "لانزندورفر" من أهم منتقدي وجهة النظر هذه حيث رفضا فكرة الاستقلال النسبي للدولة ذاهبين إلى أن الدولة التابعة تقوم في حقيقة الأمر بالحفاظ على التناقضات القائمة في البناء الاجتماعي فتبعا لبناء القوة بتواجد مصالح كافة الطبقات بدرجات متفاوتة في أجهزة الدولة وتتفاعل في داخلها ومن جانب أخر فإن ما تقوم به الطبقات المسيطرة من ممارسات نظرية وعملية عن طريق الدولة لا تبرر بها تحكمها فقط وأنها تحاول كذلك إستعمال هذه الممارسة في الحفاظ على قدر من التراضي العام بين الحاكمين والمحكومين[22]. وهذا لا يعني أن الدولة الطرفية بعيدة عن التأثيرات الخارجية بل أنها مندمجة في السوق الرأسمالية العالمية وبذلك فإن أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية تخضع بشكل أو بآخر لهاته التأثيرات.

وفي نوع آخر من التحليل فيما يخص الدولة في العالم الثالث حاول العالم الاجتماعي التركي "علي كازنجيكيل" إتخاذ منحنى اخر من التحليل في دراسته عن الدولة التركية الحديثة إذ يبدأ هذا الباحث في طرح هذا السؤال التالي: لماذا تسعى التكوينات غير الأوربية التي لا تمر بظروف تاريخية إجتماعية مماثلة للمجتمعات الاوربية إلى خلق الدولة الحديثة بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة مستوحاة من خبرتها

21) أحمد زايد مرجع سابق ص 185.

22) أحمد ثابت مرجع سابق ص 56 .

التاريخية الخاصة؟

وأهمية طرح هذا السؤال، هي أن نموذج الدولة الحديثة في تركيا لم يتم فرضه بواسطة قوة إستعمارية كما حدث في معظم دول العالم الثالث التي تحدث عنها "جمزه علوي" ، ففي الحالة التركية وقع الامر إختياريا واعيا من خلال عملية التقليد والمحاكاة ويصل "علي كازانجيكيل" في تحليله إلى أن تعثر المحاولة هنا قد يرجع الى أساليب إضافية (غير التي ذكرها حمزه علوي) وهي الاعتبارات الثقافية ومجموعة القيم المستمدة من الأديان العضوية كالإسلام و الهندوكية والتي تؤكد على معاني التكامل والتضامن الجماعي بدلا من الفردية والتباين السياسي كإنعكاس للتباين الاجتماعي القائم. ويضيف أن المشكلة تزداد تعقيدا في مجتمعات العالم الثالث لأن عملية محاولة بناء الدولة فيها يتطلب كذلك بناء أمة بالمعنى القومي ـ العلماني وعملية بناء إقتصاد وطني في الوقت ذاته ويصل "كازانجيكيل" رغم إختلافات التحليل، إلى نتيجة مشابهة لما توصل إليها "حمزه علوي" "هي أن المحاولة المثلثية (بناء دولة + بناء أمة + اقتصاد وطني) في ظل استمرار التبعية تؤدي إلى وقوع المجتمع في براثن الدولة التسلطية واشتداد العنف والعنف المضاد وتاليا عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي و يدلل على هذهالملاحظة بوقوع 108 انقلاب في بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1960 ـ 1982 [23].

ويظهر من خلال ما سبق من تحليل أن الدولة في العالم الثالث وفي ظل الظروف التي مرت بها والعلاقات البنيوية التي تبرطها بالمركز والتي تكونت تارخيا منذ قرون عديدة، وفي ظل السيطرة المطلقة للنظام الرأسمالي عبر الياته العديدة، في ظل كل هذه الظروف لن تستطيع أن تفلت من سطوة هذه الهيمنة الرأسمالية عبر أوجهها العديدة طالما نفس العلاقات غير المتكافئة هي السائدة.

وعموما فإن أغلب الأراء التي سبق ذكرها ترى أن الأزمة التي تمر بها الدولة في العالم الثالث ترجع بالدرجة الأولى إلى عوامل خارجية تصر على بقاء الاوضاع

23) سعد الدين إبراهيم مرجع سابق ص 73.

على ماهي عليه طالما هذه الدولة تضمن نقل الفائض الى المركز أما نظرية "كاردوسو" و"فاليتو" عن الدولة التابعة فإنها لا تعير إهتمام كبير للعامل الخارجي، إ أنها تنطلق من ديناميات التطور الداخلي وأوضاع لاصراع الطبقي على المستوى الوطني حيث تلعب الحركات الشعبية دورا أكبر أهمية في تشكيل طبيعة الدولة ورغم إتفاقهما مع فرانك وسمير أمين على عدم إمكانية تحليل أي اقتصاد طرفي إلا في إطار السيطرة الاقتصادية للمراكز التي خلقت هذا الاقتصاد تدريجيا رغم ذلك فإنهما (كاردوسو وفاليتو) يتصوران أن التوسع الرأسمالي في دول مختلفة وفي فترات محلية لا يقود إلى نفس النتائج بالنسبة لشكل التطوير في مجتمعات الأطراف[24] فدول العالم الثالث حسب وجهة النظر هذه ليست بالضرورة ودوما تخدم مصالح الاحتكارات الرأسمالية الدولية. وأنها - أي الدولة التابعة - وجودها مرتبطة بهذه العمليات التي تقوم بها، بل يمكن لها أن تقوم في بعض الأحين بنفس الدور الذي تقوم به الدول الرأسمالية في المجتمعات الغربية، وهنا يظهر وجه الاختلاف بين كل من "فرانك" و "سمير أمين" من جهة و "كاردوسو" و "فاليتو" من جهة أخرى. وذلك في كون الأولين ينظران إلى الدولة التابعة أو الطرفية على أنها تخضع بشكل مباشر لتأثيرات النظام الرأسمالي وذات طبيعة محدودة هي خدمة مصالح هذا النظام عن طريق التحالفات التي تقيمها مع برجوازية المركز وعبر آليات النظام الرأسمالي العالمي المتعددة. أما "كاردوسو" و "فاليتو" فهما يركزان على دور العوامل الداخلية والتحالفات الطبقية المحلية، فهي أي الدولة التابعة - ليست أداة في يد الطبقة المحلية رغم أنها تمثل مصالحها، بل تقوم بدور فعال وحاسم في المجال الاقتصادي وفي مجال التنمية بصفة عامة مثل الدولة الغربية.

وما يريد أن يصل إليه كل من كاردوسو وفاليتو من تحليلهما هذا هو أن الدولة التابعة ليست مجرد أداة في يد الرأسمال الاجنبي، بل يمكن للدولة التابعة أن تقوم عملية التصنيع - كما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية، ويمكن أن نعمم ذلك على كثير

24) أحمد ثابت نفس المرجع ص ص 62 - 63 .

من دول العالم الثالث مثل الجزائر، مصر، ليبيا... الخ.

إن وجهة النظر هذه مبالغ فيها نوعا ما، فمن السابق لأوانه أن نشبه الدولة التابعة بدول المركز فحتى التنمية وعملية التصنيع التي قادتها بعض دول العالم الثالث و رغم محدوديتها - جرت في إطار التقسيم الدولي للعمل الذي منشأه دول المركز ووضع لفائدتها أصلا إضافة إلى أن عملية التنمية التي قامت بها دول العالم الثالث كانت في أغلبها تنطلق من منطلق التنمية التابعة وليس التنمية المستقلة و بالتالي فقد جرى كل ذلك في إطار التطور اللامتكافئ، حسب تعبير سمير أمين، لكل هذا لا يمكن حسب وجهة نظرنا أن نشبه الدول التابعة بمثيلتها في المركز، رغم أن الدولة التابعة قامت فعلا بعملية التنمية الاقتصادية في مجتمعاتها ولكن هذه التنمية لم تؤدي في أغلب الأحيان سوى لتكريس ظاهرة التبعية بكل أشكالها، وبالتالي أحكام هذه العلاقات التبعوية بين الأطراف والمركز، وهنا يظهر الفرق بين الدولة التابعة ودولة المركز في كون الثانية لا تخضع للتأثيرات الخارجية و لم تكن في يوم من الأيام تابعة لغيرها بشكل أو بآخر.

أما خارج هذا الإطار فهناك بعض الدراسات والاجتهادات التحليلية تناولت الدولة في العالم الثالث وإن كان أغلبها ينعتها بصفات سلبية كالتسلط والبيروقراطية و الهشاشة، ويذهب "ميردال" إلى حد وصفها بالدولة الرخوة L'etat mou التي تتميز بالغياب الكامل للنظام الاجتماعي، وهذا الغياب يترجم بالإفتقار إلى التشريعات وخاصة المتعلقة بتطبيق واحترام القوانين وغياب الامتثال للقواعد و الاوامر التي تفرضها السلطة إضافة الى انتشار ظاهرة الرشوة ويخلص ميردال بالقول إلى أنه في ظل غياب معتبر للنظام الاجتماعي فإن التنمية ستواجه مشاكل عويصة وفي كل الحالات ستجد الدولة نفسها متأخرة.[25]

25) Gunnar Myrda "L'etat (Mou) dans les pays sous- Developpes" Revue tiers-Monde (vol.10 (37 - 39 - 1969) pp 5 - 24 .

وعلى الرغم من التسميات والنعوت، فإن أغلب التحليلات لم تكن كلها تجمع على أن الدول في العالم الثالث تختلف عن مثيلاتها في المركز وذلك من دون شك نتيجة لظروف تاريخية بدأت مع تلاقي العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي، وقد نتج عن ذلك أن وجدت دول العالم الثالث - بعد حصولها على إستقلالها السياسي - نفسها في صعوبات وتشوهات بنيوية وعدم إستقرار سياسي و اجتماعي، حيث كان على دول العالم الثالث أن تبني دولة قوية من جهة وأن تقود عملية التنمية من جهة أخرى نظرا للوضعية التي ورثتها بعد رحيل الاستعمار والمتمثلة في التخلف على جميع الاصعدة وهذا ما يفسر الصعوبات العديدة التي واجهتها دول العالم الثالث عندما أرادت أن تنطلق في بناء مجتمعاتها وخلاصة القول أن الدولة التابعة ستبقي عرضة لمثل هذه الصعوبات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية مادامت العلاقات التبعوية هي المسيطرة والبرجوازية المحلية أو الوطنية لم تقم بدورها الحقيق والتاريخي.

فالدولة في العالم الثالث محكوم عليها في ظل الظروف الراهنة للهيمنة الرأسمالية بمزيد من التبعية والتخلف ومزيد من المشاكل الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية وبذلك تزداد صعوبة دور الدولة في هذه المجتمعات خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة التي لا يمكن أن تسمح لدولة من العالم الثالث الخروج عن نطاق هذا العالم الذي تقوده الرأسمالية العالمية عبر آلياتها العديدة، ويجب إذن انتظار الفرصة المناسبة وعدم تضيعها كما فعلت في السبعينات خاصة الدول العربية.

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
المطبعة الجهوية بقسنطينة